

Distr.: General
28 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 68 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 153/73 المؤرخ 8 كانون الثاني/يناير 2019 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ويستند إلى التقرير السابق للأمين العام عن الموضوع نفسه (A/73/257).

ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة إلى التقدم المحرز نحو إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في جميع أنحاء العالم. ويتضمن أيضاً تجارب واعدة فيما يتعلق بالبرامج الرامية إلى إنهاء تلك الممارسات ودعم الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل اللواتي تضررن منها. وهو يغطي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2018 إلى أيار/مايو 2020.



المحتويات

الصفحة

3	أولاً - مقدمة
4	ثانياً - التطورات المستجدة على الصعيدين الدولي والإقليمي
6	ثالثاً - التدابير التشريعية والسياسات وخطط العمل
9	رابعاً - تمكين الفتيات المعرضات للخطر والفتيات المتزوجات بالفعل
14	خامساً - تدابير الحماية وخدمات الدعم
16	سادساً - التمويل والبحوث فيما يتعلق بالبرامج
17	سابعاً - جمع البيانات
18	ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

1 - في القرار 153/73 المؤرخ 8 كانون الثاني/يناير 2019 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، أحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير بالتقرير السابق للأمين العام (A/73/257) وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم قبل انتهاء دورتها الرابعة والسبعين تقريرا شاملا عن التقدم المحرز في إنهاء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على الصعيد العالمي، وأفضل الممارسات بالنسبة للبرامج الرامية إلى إنهاء تلك الممارسة ودعم الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل اللاتي تضررن منها.

2 - وقد أرسلت مذكرة شفوية في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تطلب معلومات من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وفي 31 أيار/مايو 2020، كان قد ورد 29 ردا من الدول الأعضاء⁽¹⁾، ورد من دولة مراقبة⁽²⁾، و 5 ردود من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان⁽³⁾، ورد من منظمة إقليمية⁽⁴⁾، و 4 ردود من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني⁽⁵⁾. ويستند هذا التقرير إلى تلك التقارير، المتاحة بكاملها على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك إلى بحوث أجريت في الفترة الأخيرة⁽⁶⁾.

3 - ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، مُنعت في العقد الماضي 25 مليون حالة من حالات زواج الأطفال على الصعيد العالمي بفضل زيادة معدل تعليم الفتيات، والاستثمار الاستباقي للحكومات في المراهقات وتوعية الجمهور بشأن أضرار زواج الأطفال وعدم شرعيته⁽⁷⁾. ومع ذلك، يقدر العدد الإجمالي للفتيات المتزوجات على الصعيد العالمي بنحو 12 مليون فتاة في السنة. ولا يزال معدل انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري مرتفعا، ولا سيما في بعض المناطق، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، اللتين تمثلان 18 في المائة و 44 في المائة على التوالي من العبء العالمي. وسُجل انخفاض ملحوظ في معدل الانتشار في جنوب آسيا، غير أن الانتشار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يزال ثابتا منذ 25 عاما. وليس ثمة منطقة تسير على الطريق الصحيح نحو

(1) تضمنت الدول الأعضاء: أرمينيا، وإكوادور، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنين، وتركيا، وتوغو، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والعراق، وكندا، ومالطة، ومصر، والنرويج، وهندوراس، واليونان.

(2) دولة فلسطين.

(3) قُدمت معلومات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من البلدان التالية: الأرجنتين، والدانمرك، وصربيا، والمكسيك، والهند.

(4) رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

(5) منظمة الخطة الدولية (Plan International)، ومنظمة "أخوات ساوث هول السود" (Southall Black Sisters)، ومكتب اليونيسف في إثيوبيا، ومقر اليونيسف.

(6) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/Documentation.aspx.

(7) UNICEF, "Fast facts: 10 facts illustrating why we must #EndChildMarriage", press release, 11 February 2019 www.unicef.org/eca/press-releases/fast-facts-10-facts-illustrating-why- متاح على

www.unicef.org/eca/press-releases/fast-facts-10-facts-illustrating-why-we-must-endchildmarriage

القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بحلول عام 2030، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁸⁾.

4 - وعلاوة على ذلك، يؤدي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تغيير حياة الأطفال والأسر في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والارتباطات بهذه الطرق. وترد تقارير من أفريقيا وآسيا بوجه خاص عن زيادة في عدد حالات الزواج المبكر أو زواج الأطفال. ومن المرجح أن تكون هذه الزيجات مرتبطة باستراتيجيات التكيف السلبية الرامية إلى خفض الأعباء الاقتصادية للأسر مع تفاقم الصعوبات الاقتصادية المرتبطة بالجائحة. ومما يسهم أيضاً في الزيادة حالات إغلاق المدارس، التي تؤثر في 1,6 بليون متعلم على الصعيد العالمي، أي ما يقرب من 91 في المائة من الطلاب المسجلين في العالم⁽⁹⁾، وهو ما يحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، مما قد يزيد بدوره من خطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والارتباطات بهذه الطرق، إضافة إلى حمل المراهقات. وإضافة إلى ذلك، تؤدي تدابير الإغلاق إلى تقلص شبكات دعم الأقران، مثل إمكانية حصول الفتيات المتزوجات على أماكن آمنة وخدمات الحماية، مما قد يزيد من عزلتهن الاجتماعية وضعفهن⁽¹⁰⁾. وتزيد الجائحة كذلك من مسؤوليات الرعاية الأسرية التي تقع على عاتق الفتيات، ولا سيما المتزوجات منهن. ويمكن أن يحول العبء الإضافي دون مواصلتهن أو استكمالهن لتعليمهن وحصولهن على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مما يعوق إعمال حقوقهم وحصولهن على الفرص الاقتصادية في المستقبل.

5 - ويبدو أن التقارير الواردة من كيانات مختلفة تشير إلى أن الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل لا يزلن يفتقرن إلى الاحتياجات الأساسية بشكل خاص. وفي كثير من البلدان، نادراً ما تركز التشريعات والسياسات والتدخلات البرنامجية الرامية إلى التصدي إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على الاحتياجات المميزة لتلك الفئة. ومن المرجح أن تكون الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل معزولات اجتماعياً ولا يحصلن إلا على مستويات متدنية من التعليم وإمكانية محدودة للوصول إلى المعلومات الصحية والحماية القانونية في الزواج. ونتيجة لذلك، تتضاءل مهارتهن وقدرتهن على إدارة المشاكل الزوجية.

ثانياً - التطورات المستجدة على الصعيدين الدولي والإقليمي

6 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت آليات الأمم المتحدة والبرامج أو الهيئات الإقليمية إيلاء اهتمام متزايد لمسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على الصعيدين الدولي والإقليمي، مما أسفر عن التزامات سياسية واعتماد سياسات وبرامج جديدة. وبمناسبة مرور 25 عاماً على المؤتمر الدولي التاريخي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة، تلقى مؤتمر قمة نيروبي لعام 2019 أكثر من

(8) UNICEF, "Child marriage: latest trends and future prospects", July 2018. متاح على <https://data.unicef.org/resources/child-marriage-latest-trends-and-future-prospects/>

(9) www.unicef-irc.org/publications/1090-promising-practices-for-equitable-remote-learning-emerging-lessons-from-covid.html

(10) UNICEF, "Technical note on COVID-19 and harmful practices", April 2020. متاح على www.unicef.org/documents/technical-note-covid-19-and-harmful-practices

400 التزام من رؤساء الدول والحكومات بإنهاء الممارسات الضارة، تضمن ربعها تقريباً صراحة إجراءات تطوي على إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والارتباطات بهذه الطرق.

7 - وسلمت الجمعية العامة في قرارها 153/73 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه بالحاجة إلى دعم الفتيات والنساء اللاتي تعرضن لممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وكذلك أطفالهن، وشددت على أهمية إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون حصولهن على الخدمات التي تلبى احتياجاتهن الخاصة. وفي القرار نفسه، أهابت الجمعية العامة بالدول أن تقوم، بالاشتراك مع من يعينهم الأمر من أصحاب المصلحة، بوضع وتنفيذ تدابير استجابة واستراتيجيات كلية وشاملة ومنسقة بغية منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء عليها، وتقديم الدعم للفتيات والنساء اللاتي تضررن أو يحتمل تعرضهن لهذه الممارسة، والنساء والفتيات اللاتي فررن من خطر هذا الزواج أو اللاتي فسخ زواجهن، والفتيات أو النساء الأرمال اللاتي تزوجن وهن فتيات. وقد تناولت قرارات أخرى كثيرة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري فيما يتعلق بعدد من المسائل، بما في ذلك التنمية، والحياة الريفية، والإعاقة، ووفيات الأمهات⁽¹¹⁾. ونظر المجلس في مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في الحالات الإنسانية في دورته الحادية والأربعين (انظر A/HRC/41/19).

8 - وقدمت آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مزيداً من التوجيهات فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وفي عام 2018، أبرزت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم 37 (2018) المتعلقة بأبعاد الحد من أخطار الكوارث المرتبطة بقضايا الجنسين في سياق تغير المناخ، أن احتمال حدوث الزواج المبكر و/أو الزواج القسري أكبر خلال الكوارث وبعدها. وأوصت اللجنة من ثم بأن يتاح التدريب المتعلق بالزواج المبكر والزواج القسري لجميع الموظفين المشاركين في أنشطة الاستجابة للكوارث وأن تُنشأ آليات في إطار الخطط المحلية والإقليمية لإدارة الكوارث، لمنع هذه الممارسة ورصدها ومعالجتها (CEDAW/C/GC/37، الفقرتان 5 و 57 (ب)). وفي عام 2019، أقرت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم 24 (2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، بأنه عندما يكون الأطفال تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، قد يصبحون ضحايا لأشكال متعددة من الانتهاكات، بما في ذلك زواج الأطفال (CRC/C/GC/24، الفقرة 98).

9 - وقد دعت الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان إلى اعتماد حملات توعية شاملة للتصدي للمواقف الثقافية التي تضيء الشرعية على الزواج المبكر واستحداث آليات لتسجيل جميع وقوعات الزواج، ولا سيما في المناطق الريفية والناحية ومناطق السكان الأصليين (A/HRC/41/42/Add.2، الفقرة 79 (ب)).

10 - وعلى الصعيد الإقليمي، دعم البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال وضع إطار عمل إقليمي للمساعدة لإنهاء زواج الأطفال من أجل تعزيز وتوجيه وتسريع البرامج المشتركة، وأنشطة الدعوة والنتائج في منطقة

(11) انظر قرارات الجمعية العامة 133/74 بشأن حقوق الطفل، و 134/74 بشأن الطفلة، و 235/74 بشأن المرأة في التنمية، و 126/74 بشأن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية؛ وقرارات مجلس حقوق الإنسان 1/38 و 6/41 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات؛ و 10/39 بشأن وفيات وأمراض الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وحقوق الإنسان في الأوضاع الإنسانية؛ و 14/40 بشأن حقوق الطفل: تمكين الأطفال ذوي الإعاقة لكي يتمتعوا بحقوق الإنسان المكفولة لهم، بطرق منها التعليم الجامع؛ و 8/41 بشأن تبعات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي آسيا، دعم البرنامج العالمي تنفيذ ورصد خطة العمل الإقليمية الخمسية الأولى بشأن زواج الأطفال وشجع على استخدام التسجيل المدني لإنهاء الممارسة. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، دعم البرنامج العالمي وضع قوانين نموذجية دون إقليمية وإقليمية بشأن زواج الأطفال، بما في ذلك من أجل حماية الطفلات المتزوجات بالفعل. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شاركت الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في دعم إنشاء منتدى ألياداس لأصحاب المصلحة المتعددين لإنهاء زواج الأطفال وارتباطات الأطفال.

11 - وتشمل الجهود الإقليمية الأخرى إجراء استعراض لحملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال (2014-2018)، التي أدت إلى وضع استراتيجية جديدة للفترة 2019-2023. ووفقا للاستعراض، تمثلت القوة الرئيسية للحملة في الحيز الذي أوجدته للقادة الأفريقيين لتقديم التزامات سياسية رفيعة المستوى لإنهاء زواج الأطفال. وساعدت الحملة أيضا على النهوض بالأطر المعيارية والسياساتية من خلال اعتماد موقف أفريقي مشترك بشأن الحملة نفسها. وأوصى الاستعراض بأن تركز جهود لتحسين الإطار المفاهيمي للموقف، ودعم عدد أقل من البلدان ورصد البرامج وتقييمها⁽¹²⁾. وفي أوروبا، اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في 28 حزيران/يونيه 2018 القرار 2233 (2018) بشأن الزواج القسري في أوروبا، الذي دعا الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى إدراج مكافحة الزواج القسري في سياساتها وممارساتها الوطنية، وكذلك إنشاء هيئات محددة لمعالجة هذه المسألة. ودعا القرار أيضا إلى زيادة الوعي العام لمكافحة الزواج القسري ودعم مبادرات المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى تعزيز تمكين النساء والفتيات من خلال ضمان حصولهن على التعليم وتمكنهن من الدخول إلى سوق العمل. وإضافة إلى ذلك، شجعت البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء على دعم الإجراءات الرامية إلى منع الزواج القسري على الصعيد الوطني ومن خلال أنشطتها في مجال التعاون الدولي⁽¹³⁾.

ثالثا - التدابير التشريعية والسياسات وخطط العمل

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت عدة دول تدابير تشريعية وسياساتية لرفع السن الدنيا للزواج. وفي تموز/يوليه 2019، أقر برلمان موزمبيق مشروع قانون يحدد هذه السن بـ 18 عاما ويزيل ثغرة موجودة في قانون الأسرة تسمح للأطفال بالزواج في سن 16 عاما بموافقة والديهم⁽¹⁴⁾. وفي المكسيك، نص تعديل على القانون المدني الاتحادي على أن يكون الحد الأدنى لسن الزواج 18 عاما اعتبارا من حزيران/يونيه 2019، مبطلا بذلك الإطار السابق الذي حدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ 14 عاما للفتيات و 16 عاما للفتيان. وعلاوة على ذلك، لا يسمح الحكم الجديد بأي استثناء لتطبيق الحد الأدنى للسن⁽¹⁵⁾.

13 - واعتمدت أيضا في الفترة المشمولة بالتقرير تشريعات لتجريم زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ففي أيرلندا، استحدثت جرم جديد هو الزواج القسري في إطار قانون العنف المنزلي لعام 2018 في

(12) UNICEF, "Review of the African Union campaign to end child marriage 2014-2018". متاح على www.unicef.org/protection/files/Summary_Review_of_the_AU_Campaign_to_End_Child_Marriage.pdf

(13) انظر <http://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=25016&lang=en>

(14) التقرير المقدم من منظمة الخطة الدولية.

(15) التقرير المقدم من المكسيك.

1 كانون الثاني/يناير 2019⁽¹⁶⁾. وبالمثل، في نيبال، سن في أيلول/سبتمبر 2018 قانون الطفل الذي يجرم زواج الأطفال⁽¹⁷⁾.

14 - وبذل البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال جهوداً لمعالجة أوجه عدم الاتساق بين مجموعات القوانين الواجبة التطبيق فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وقدم البرنامج الدعم، على سبيل المثال، للاستعراضات المقارنة للقانون المدني والقانون العام مع القانون العرفي في نيبال وسيراليون⁽¹⁸⁾. وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وكانون الثاني/يناير 2019، عقدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مشاورات مفتوحة في إنكلترا وويلز للحصول على آراء بشأن كيفية تعزيز استجابتها لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما في ذلك اقتراح واجب إلزامي للإبلاغ عن الزواج القسري لبعض المهنيين، مثل المهنيين العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والشرطة والرعاية الصحية⁽¹⁹⁾.

15 - وفي عدة بلدان، قامت الجهات الفاعلة القضائية، من خلال قراراتها، بفرض حظر على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أيدت محكمة الاستئناف العليا في تنزانيا حكماً صدر في عام 2016 منع الآباء والأمهات من تزويج فتيات لا تتجاوز أعمارهن 14 عاماً⁽²⁰⁾. وبالمثل، في المكسيك، حكمت محكمة العدل العليا برد دعوى تطعن في حظر زواج الأطفال في ولاية أغواسكالينتنس وصدقت على الإصلاحات القانونية التي أجراها الكونغرس المحلي الذي حدد سن 18 عاماً كحد أدنى للزواج⁽²¹⁾.

16 - وأبلغت الدول عن مبادرات تشريعية تنطوي على إمكانية تعزيز التدخلات الوقائية وحماية الفتيات والنساء المتضررات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وفي جنوب أفريقيا، اقترح تقرير للجنة إصلاح القوانين عن ممارسة أوكوثوالا (ukuthwala)، التي تُختطف من خلالها الفتيات والنساء ويجبرن على الزواج، إصلاحات تشريعية، من شأنها، في حال اعتمادها، أن تمنح المحاكم صلاحية منع وإلغاء الزواج القسري وزواج الأطفال⁽²²⁾. وبالمثل، صيغ في سيراليون مشروع قانون بشأن حظر زواج الأطفال⁽²³⁾.

17 - وإلى جانب سنّ وتعديل التشريعات الوطنية، وضعت عدة دول خلال الفترة المشمولة بالتقرير استراتيجيات شاملة لمكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. فعلى سبيل المثال، وضعت إثيوبيا، وأوغندا، وغانا، وموزامبيق، والنيجر، والهند سياسات ومبادئ توجيهية وطنية واتخذت مبادرات لبناء

(16) التقرير المقدم من أيرلندا.

(17) التقرير المقدم من اليونيسف.

(18) المرجع نفسه.

(19) يمكن الاطلاع على وثيقة الاستشارة على www.gov.uk/government/consultations/preventing-and-tackling-forced-marriage.

(20) التقرير المقدم من منظمة الخطة الدولية.

(21) التقرير المقدم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك.

(22) التقرير المقدم من جنوب أفريقيا. انظر أيضاً، "Project 138: the practice of Ukuthwala"، South African Law Commission، discussion paper 132 (Pretoria, 2015). متاح على www.justice.gov.za/salrc/dpapers/dp132-Ukuthwala.pdf.

(23) التقرير المقدم من اليونيسف.

القدرات لتعزيز خدمات الصحة والحماية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والطفل بقدر أكبر، بما في ذلك فيما يتعلق بالفتيات الخاضعات لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽²⁴⁾. وفي زامبيا، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بدعم تنفيذ برنامج متعدد القطاعات في مقاطعتي سينانغا وكيبي بهدف معالجة الأسباب الجذرية لزواج الأطفال. ويشمل العمل دعم المدارس في منع تسرب الأطفال من المدارس، وتعزيز إدارة النظافة الصحية أثناء فترة الطمث، وتعزيز دور المراكز الصحية في تحسين الصحة الجنسية والإنجابية والعمل مع المحطات الإذاعية والفرق المسرحية لتهيئة مجال للحوار المحلي بشأن دعم الشباب. ويضطلع الاختصاصيون الاجتماعيون بدور مهم في معالجة حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري عند مصادفتها، إذ يعطون الأولوية لسلامة الأطفال المعنيين ورفاههم وتمكينهم وتعليمهم⁽²⁵⁾. وأطلقت إثيوبيا خارطة طريق وطنية مدتها خمس سنوات لإنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهي خطة محددة التكاليف على الصعيد الوطني. وبالمثل، أدت عملية استشارية في بليز إلى صياغة خريطة طريق وطنية لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر. وفي بيرو، وضعت خطة إقليمية للتصدي للعنف الجنساني في الفترة 2020-2030 في منطقة أمازون لوريتو لمعالجة أمور منها زواج الأطفال.

18 - وأنشأت صربيا الائتلاف الوطني لإنهاء زواج الأطفال في شباط/فبراير 2019 بهدف منع زواج الأطفال والقضاء عليه من خلال إجراءات منسقة وشاملة من جانب جميع المؤسسات المسؤولة، ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المستقلة ووسائل الإعلام والأفراد⁽²⁶⁾. وتشمل أنشطة الائتلاف الدعوة لدى الجمهور إلى قمع زواج الأطفال ومنعه، وتحسين الإطار التشريعي وتعزيز قدرات مقدمي الخدمات⁽²⁷⁾. وفي السلفادور، تدمج التدابير التشريعية والبرنامجية المعتمدة للقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في الاستراتيجية الوطنية والمشاركة بين القطاعات لمنع الحمل لدى الفتيات والمراهقات (2017-2027)، التي تنص على تدخلات تشمل الأسر، ومؤسسات الدولة والمجتمع ككل⁽²⁸⁾. وفي مالطة، تساهم السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، في وضع وتنفيذ تدابير استجابة واستراتيجيات كلية وشاملة ومنسقة بغية منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء عليها. وتشجع هذه السياسة على اتباع نهج كلي يركز على التنمية البدنية، والنفسية والاجتماعية الاقتصادية للأطفال ورفاههم، من خلال طرح 110 إجراءات⁽²⁹⁾.

19 - ووضعت بعض الدول سياسات وإجراءات تستهدف المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ففي صربيا، حيث تنتشر حالات الارتباط المبكر وزواج الأطفال في مجتمعات الروما، اعتمدت الحكومة إجراءات محددة لتعزيز الوقاية وزيادة حماية المعرضات

(24) المرجع نفسه.

United Nations Population Fund (UNFPA)-UNICEF Global Programme to Accelerate Action to End Child Marriage: Voices of Change, "Strengthening legal and policy frameworks" (n.p., June 2019) <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GP%202019%20Human%20Interest%20Stories%20Catalogue.pdf>

(26) التقرير المقدم من صربيا.

(27) المرجع نفسه.

(28) التقرير المقدم من السلفادور.

(29) التقرير المقدم من مالطة.

للخطر⁽³⁰⁾. وفي أرمينيا، حيث يؤثر الزواج القسري في مجتمع الإيزيديين على وجه الخصوص، تضطلع وزارة الصحة بأنشطة تعليمية في المجتمعات المحلية لمنع الزواج المبكر للفتيات⁽³¹⁾. وفي سلوفينيا، اعتمدت الحكومة برنامجاً وطنياً للتدابير الخاصة بطائفة الروما للفترة 2017-2021 يعزز الحماية الاجتماعية من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽³²⁾. وفي كمبوديا، اعتمدت وزارة شؤون المرأة في عام 2019 خطة عمل للتصدي لزواج الأطفال في جماعات السكان الأصليين في مقاطعة راتاناكيري، التي يوجد فيها أعلى معدل لزواج الأطفال وحمل المراهقات في البلد. وتستند الخطة إلى جمع وتحليل البيانات الموجودة عن زواج الأطفال وحمل المراهقات⁽³³⁾.

رابعاً - تمكين الفتيات المعرضات للخطر والفتيات المتزوجات بالفعل

20 - يتسم زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بأنه ظاهرة متعددة الأسباب. ويعرض الاستبعاد الاجتماعي والفقر الأطفال، ولا سيما الفتيات، لزيادة احتمال الخضوع للزواج المبكر والقسري. وتؤدي أيضاً التقاليد الأبوية والأعراف غير المتكافئة المتعلقة بالجنسين التي تحد من قدرة الفتيات والنساء على التعبير عن أنفسهن وممارسة خياراتهن إلى زيادة خطر خضوع الفتيات لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي قلة فرص حصول الفتيات على التعليم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهن المحلية إلى زيادة احتمالات زواجهن في سن مبكرة. ونقر التقارير الواردة بأهمية التدخلات التي تسعى إلى تعزيز تمثيل الفتيات المعرضات للخطر، وكذلك تمثيل الفتيات المتزوجات بالفعل. وتقيد التقارير بأن الاستراتيجيات الفعالة هي تلك التي تعزز قدرة الفتيات على اتخاذ القرارات وقدرتهن على تأكيد حقوقهن وزيادة مهارتهن ومعارفهن وتقتهن للتأثير في القرارات المتعلقة بحياتهن. وأبرزت في التقارير المقدمة أيضاً أهمية تشجيع المراهقات والمراهقين وتزويدهم بالأدوات اللازمة ليصبحوا عوامل تغيير في التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وللتمكن من التغلب على الاستبعاد الاجتماعي والفقر اللذين يعرضان الفتيات لزواج الأطفال، يلزم تزويد الفتيات بالمهارات والكفاءات اللازمة لتأكيد حقوقهن واتخاذ قرارات وخيارات مستقلة ومستنيرة بشأن حياتهن.

21 - وفي مصر، تشجع المبادرة الوطنية لتمكين الفتيات، التي أطلقت في عام 2018 وسميت "دوي"، على إجراء محادثات بين الفتيات والفتيان والمجتمعات المحلية، وتستهدف، من خلال سرد القصص، إعادة تشكيل التوقعات الاجتماعية وتعزيز القيمة المتصورة لحقوق الفتيات ورفاهتهن⁽³⁴⁾. وفي الهند، يشارك المراهقون في حملة لادلي سامان، التي تتألف من تحديد مواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي وربطها بخطة الحماية الاجتماعية والدعم الإرشادي. وسيحصل الأبطال وصانعو التغيير على جوائز في نهاية الحملة⁽³⁵⁾. وتعطي حملة منظمة الخطة الدولية (Plan International) "الفتيات يحصلن على المساواة"،

(30) التقرير المقدم من صربيا.

(31) التقرير المقدم من أرمينيا.

(32) التقرير المقدم من سلوفينيا.

(33) التقرير المقدم من رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

(34) التقرير المقدم من مصر.

(35) التقرير المقدم من الهند. انظر أيضاً www.unfpa.org/resources/global-programme-accelerate-action-end-child-marriage-country-profiles-2018

التي أطلقت في عام 2018 في آسيا، الأولوية لقوة وصوت وقيادة الفتيات والشابات وتدعمهن في المجاهرة بحقوقهن والدعوة لها، بما في ذلك عن طريق تعزيز النشاط الذي يقوده الشباب فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽³⁶⁾. وفي غرب أفريقيا، أسفر مشروع آخر من مشاريع منظمة الخطة الدولية لتعزيز قدرات منظمات الشباب في مجال الدعوة عن جملة أمور منها حظر زواج الأطفال في غينيا⁽³⁷⁾. وأبلغت اليونيسف عن برنامج تمكن المراهقون في نيبال من خلاله من التأثير على خطط 62 حكومة محلية لتشمل أنشطة تتناول زواج الأطفال. وفي غانا ونيبال، شارك مراهقون، بمن فيهم فتيات متزوجات، في وضع استراتيجيات وطنية لإنهاء زواج الأطفال، وكذلك سياسات ذات صلة⁽³⁸⁾.

22 - وقد حُدِّت زيادة فرص الحصول على التعليم المدرسي العالي الجودة والأمن باعتبارها استراتيجية تمكين حاسمة لإنهاء زواج الأطفال. وبالنسبة إلى الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية أو النائية، يزيد عدم إمكانية الوصول المادي من خطر خضوعهن لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ وهو بالنسبة إلى الفتيات المتزوجات بالفعل على وجه الخصوص يعوق قدرتهن على التعلم وتطوير إمكاناتهن الكاملة. ومن الأهمية بمكان ألا يكتفى بتأطير الجهود الرامية إلى زيادة معدل الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية والثانوية باعتبارها استراتيجية وقائية لتأخير سن الزواج، بل يتعين أن تستهدف أيضا الفتيات والمراهقات المتزوجات بالفعل. وتتسم التدخلات الرامية إلى تشجيع ودعم الفتيات المتزوجات بالفعل لمواصلة تعليمهن واستكمالهن في البيئات الرسمية وغير الرسمية ومن خلال برامج التدريب عن بُعد أو التدريب المهني بالأهمية الحاسمة لتزويدهن بالأدوات التي تمكنهن من أن يشاركن في الحياة الاقتصادية والعامة، وأن يصبحن في نهاية المطاف أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، وتحويل ديناميات السلطة داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

23 - وتقوم بعض البلدان بوضع برامج شاملة لزيادة التحاق الفتيات بنظام التعليم الثانوي الرسمي والتعليم غير الرسمي البديل ويقائهن فيهما، مما يقلل من مخاطر زواجهن. وفي رواندا، قام مشروع "مدرسة الفتيات الآمنة" ببناء الأصول الشخصية والاجتماعية والمادية للفتيات من أجل الحد من الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم العالي الجودة. وشمل المشروع، الذي يستخدم نهجاً شاملاً ومتعدد المستويات، توفير التدريب المهني، وتوزيع الماشية، وبناء المراحيض، وتوزيع لوازم النظافة الصحية الخاصة بالطمث وعقد اجتماعات توعية للفتيات لزيادة معرفتهن بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني⁽³⁹⁾.

24 - ويمكن أيضا تعزيز تمكين الفتيات المعرضات للخطر وتمكين النساء والفتيات المتزوجات بالفعل عن طريق ضمان إمكانية حصولهن على الأصول الاقتصادية وعن طريق تعزيز استقلالهن المالي ومهارتهن في كسب العيش وريادة الأعمال. ويؤثر تصور المرأة باعتبارها فردا لا تتوفر له فرص اقتصادية داخل الأسر والمجتمعات المحلية في سياقات معينة تأثيرا كبيرا على القرارات المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. فالأسر التي تعاني من عدم الاستقرار المالي أكثر عرضة لأن تعتبر البنات عبئا

(36) Plan International, Girls Get Equal campaign متاح على <https://plan-international.org/girls-get-equal>

(37) www.plan-international.fr/news/2018-08-28-le-club-des-jeunes-filles-leaders-de-guinee-se-bat-contre-les-mariages-forces

(38) التقرير المقدم من اليونيسف.

(39) Plan International (2019), "18+ Ending Child Marriage and Teen Pregnancy in Eastern and Southern Africa: Learning for Change". متاح على <https://plan-international.org/publications/ending-child-marriage-resa>

اقتصادياً، لا سيما عندما لا تتمكن من تمويل تعليم البنات، وتبرر نتيجة لذلك زواجها المبكر. ولمكافحة هذه الممارسة وتوفير الحوافز للأسر لإرسال الفتيات إلى المدرسة، اعتمدت مصر، بدعم من البنك الدولي، برنامج "تكافل" للتحويلات النقدية، الذي يوفر دخلاً شهرياً لـ 1,5 مليون أسرة معيشية فقيرة، مشروطاً بنسبة 80 في المائة للحضور في المدارس، إضافة إلى الفحوصات الطبية للأمهات والأطفال الصغار⁽⁴⁰⁾. وفي الهند، قدم البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال الدعم إلى برنامج كانياشري براكالبا في البنغال الغربية من خلال تحويلات نقدية مشروطة للتشجيع على مواصلة تعليمهم ومنع زواج الأطفال⁽⁴¹⁾.

25 - وفي سياقات أخرى، تدرّب الفتيات على إدارة الشؤون المالية الشخصية ويستقدن من مشاريع التمويل البالغ الصغر ومن خطط الادخار والقروض، مما يساهم في تمكينهن اقتصادياً. ويوفر الإلمام بالمبادئ المالية للفتيات قدراً أكبر من الاستقلال عن أسرهن ويمكّنهن من اتخاذ قرارات بشأن مستقبلهن. وفي هذا الصدد، وافقت "إرسالية النساء" في إكوادور في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 على مبادرة لتعزيز الحقوق الاقتصادية وتمكين النساء والفتيات من أجل تعزيز استقلالهن⁽⁴²⁾.

26 - وتتمثل طريقة أخرى لتعزيز تمكين الفتيات في زيادة مواردهن الاجتماعية. ويمكن القيام بذلك، في جملة أمور، من خلال إنشاء أماكن آمنة يمكن للفتيات والنساء المعرضات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أو اللواتي تضررن منه أن يتواصلن مع الأقران والموجهين والمعلمين وقادة المجتمعات المحلية، والتعبير عن تطلعاتهن وشواغلهن والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن. ويمكن أن تكون الأماكن الآمنة أساسية في بناء تمثيل الفتيات وقدرتهن على التعبير ومنحهن الفرصة لإنشاء شبكة لدعم الأقران. وفي كثير من الأحيان، تقدم هذه الأماكن خدمات للأمهات المراهقات وبالغات. ففي غانا، على سبيل المثال، أنشأ البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال أماكن آمنة للفتيات المهمشات ووفر لهن التدريب على المهارات الحياتية والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين⁽⁴³⁾. ويقدم البرنامج العالمي تقارير عن دور الكنائس في سيراليون، التي أنشأت 100 مكان آمن في عام 2017، يقدم الخدمات لـ 3 000 مراهقة في المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات انتشار زواج الأطفال وحمل المراهقات. وقدم كل مكان آمن الخدمات لنحو 30 فتاة تراوح أعمارهن من 10 سنوات إلى 19 سنة، مما أتاح لهن فرصة لتحسين مهارتهن واحترامهن لذواتهن، ومقابلة الأصدقاء والموجهين، والتعرف على الخدمات التي يمكنهن الحصول عليها في مجتمعاتهن المحلية وطلب المساعدة في أي قضية تتعلق بالعنف الجنساني الذي يمكن أن يواجهه هن أو صديقاتهن⁽⁴⁴⁾.

(40) UNICEF Middle East and North Africa Regional Office, "Child Marriage in the Middle East and North Africa: Egypt Country Brief" (Amman, 2017), www.unicef.org/mena/media/1796/file/MENA-CMReport-EgyptBrief.pdf

(41) انظر www.unfpa.org/resources/technical-note-scaling-efforts-end-child-marriage-global-programme-approach

(42) التقرير المقدم من إكوادور.

(43) التقرير المقدم من اليونيسف.

(44) "Voices of Change, "Ending child marriage and teenage pregnancy in Sierra Leone"

وفي المملكة المتحدة، يساعد مكان آمن موجود في لندن الناجيات على التواصل مع أخريات، وتبادل تجاربهن في مجالي العنف الجنساني والزواج القسري والتعرف على حقوقهن⁽⁴⁵⁾.

27 - وتنفذ عدة بلدان برامج تيسر مشاركة الفتيات المعرضات للخطر أو المتزوجات بالفعل في اتخاذ القرارات، مما يمكنهن من المساهمة في اعتماد التدابير اللازمة لحمايةهن من العنف. ووضعت السنغال مبادئ توجيهية بعنوان "المثابرة على الحوار" لتعزيز الحوار التشاركي بين الشباب في مجال حماية الطفل على مستوى المجتمعات المحلية⁽⁴⁶⁾. وفي توغو، أنشئ المجلس الاستشاري للأطفال، الممثل على المستويين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المحافظات، ليكون قناة تستخدمها السلطات والجهات الشريكة والمجتمع المدني لمناقشة مسائل حماية الطفل. وهو يضطلع بأنشطة توعية تقوم أيضا بدور نظام الإنذار⁽⁴⁷⁾. وفي مالطة، تهدف أداة تقييم مشاركة الأطفال إلى تحسين مشاركتهم في مختلف القطاعات⁽⁴⁸⁾.

28 - ولا تتاح للكثير من الفتيات، ولا سيما في السياقات المزرية أو المناطق النائية، إمكانية الحصول على المعلومات عن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتاحة التي يمكن الحصول عليها بسهولة وتخلو من إطلاق الأحكام و/أو إشراف الذكور. وقد يؤدي ذلك إلى حالات حمل مبكر وغير مقصود وإلى حالات عدوى منقولة جنسيا. وقد أبرزت البحوث الحاجة إلى وضع برامج في السياقات المحلية، والاعتراف بالفتيات بوصفهن عوامل تغيير، وإشراك الرجال والفتيات بصورة مجدية في تنمية الذكورة الإيجابية وتوفير التنقيف الجنسي الشامل لتمكين الفتيات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهن وأجسامهن وإعمال صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية بصورة كاملة⁽⁴⁹⁾. وفي هذا الصدد، وصلت في موزامبيق مبادرة تقودها الحكومة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، راباريجا بيز، إلى نحو 100 000 فتاة وشابة، تضررت الكثيرات منهن من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتمكن من خلال هذه المبادرة من الحصول على المعلومات المتعلقة بوسائل منع الحمل⁽⁵⁰⁾.

29 - وتبذل البلدان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أيضا جهوداً من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للفتيات والنساء المتضررات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وفي الهند، ساهم معهد الإدارة الصحية في تمكين عشرات الفتيات المتزوجات. وأتيحت لهن فرصة الحصول على الدعم الصحي والتعليمي والاقتصادي والقانوني⁽⁵¹⁾. ويشير برنامج آخر أبلغت عنه اليونيسف إلى أكثر من 1 500 مرافقة تدرين ليصبحن بطلات رقميات (sathis) أنتجن 103 أشرطة فيديو قصيرة تغطي قصصا إيجابية عن مقاومة زواج الأطفال أو تجنبه. وخلصت دراسة عن برنامج مجلس السكان في إثيوبيا إلى أن

(45) انظر www.childrensociety.org.uk/news-and-blogs/our-blog/early-intervention-funding-faces-70-cut

(46) التقرير المقدم من السنغال.

(47) التقرير المقدم من توغو.

(48) التقرير المقدم من مالطة.

(49) التقرير المقدم من منظمة الخطة الدولية.

(50) Voices of Change, Error! Hyperlink reference not valid. "Adolescent girls claim right to family planning".

(51) انظر www.girlsnotbrides.org/theory-of-change/#casestudies-empowering-adolescent-girls

إشراك الزوجات والأزواج على السواء يمكن أن يؤدي إلى تحسن تدريجي في صحة ورفاه الفتيات اللواتي تزوجن في وقت مبكر⁽⁵²⁾.

30 - وتتسم التدخلات الفعالة لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بأنها شاملة للجميع وهي تشرك أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، مع التركيز بوجه خاص على إشراك الفتيات، والنساء، والفتيان والرجال من المجتمعات المحلية المتضررة. وتتطلب التدخلات أيضاً المشاركة والدعم النشطين من القادة المحليين وتعبئة الأسر. ومما يمكن أن يساعد على بناء الجسور بين الفئات المعنية إنشاء شراكات جديدة أو تعزيز الشراكات القائمة مع أصحاب المصلحة المعنيين، والمؤسسات، والمنظمات والشبكات الاجتماعية، من قبيل القيادات الدينية والتقليدية، والممارسين، والمجتمع المدني⁽⁵³⁾.

31 - وتسلسل التقارير الضوء على الكيفية التي تقدم بها القيادات المحلية مساهمات هامة في إنهاء زواج الأطفال، ولا سيما من خلال التكلم علناً ضد الممارسة وتشجيع المجتمعات المحلية على الأخذ بأعراف اجتماعية مختلفة. ويؤدي إشراك وتعزيز الهياكل المجتمعية لدعم حماية الطفل، بصورة تدريجية، إلى تحسين آليات الدعم المقدمة إلى الفتيات المتزوجات وزيادة معدلات إبلاغ السلطات عن زواج الأطفال⁽⁵⁴⁾. وفي السياقات التي يحظى فيها زواج الأطفال بقبول واسع النطاق، تعتبر الحاجة إلى إشراك المجتمع المحلي بأسره في التدخلات في حالات زواج الأطفال بالغة الأهمية. وفي أوغندا، تشارك القيادات الثقافية والدينية في حملات تخاطب فيها الناخبين وتنتشر رسائل مناهضة لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري في الخطب والعظات. وأصبح العديد من تلك القيادات سفراء لهم تأثير تحويلي في اتخاذ القرارات ووضع المعايير⁽⁵⁵⁾.

32 - ويبرز دور قيادات المجتمعات المحلية أيضاً في الأوضاع الإنسانية وفيما يتعلق بالأشخاص المتقنين. وأشارت دراسة أجرتها اليونيسف إلى أن التعامل مع المحاكم الشرعية في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن غير عملية تسجيل الزيجات، ومعالجة مسائل انعدام الجنسية والأطفال غير الموثقين من أصل سوري، وهو ما يمكن أن يكون له أثر كبير في معالجة الأعراف الاجتماعية المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري⁽⁵⁶⁾. وفي لبنان، اضطلع الزعماء الدينيون بدور هام في تحدي الأعراف الاجتماعية المتعلقة بزواج الأطفال والتصدي لها من خلال تنظيم حوارات وحلقات عمل للتوعية⁽⁵⁷⁾. وبالمثل، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظمت منظمة

Helen Ketema and Annabel Erulkar, "Married adolescents and family planning in rural Ethiopia: understanding barriers and opportunities", *African Journal of Reproductive Health*, vol. 22, No. 4 (December 2018).

(53) CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18، الفقرة 77.

(54) Voices of Change, "Ending child marriage and teenage pregnancy in Sierra Leone" and "In class again, after escape from an unwanted marriage"

(55) Voices of Change, "Hairdressing skill offers hope after child rape"

(56) UNICEF Middle East and North Africa Regional Office, "Child marriage in the Middle East and North Africa", sect.3.3.1., (Amman, 2017) متاح على www.unicef.org/mena/media/1786/file/MENA-ChildMarriageInMENA-Report.pdf

(57) المرجع نفسه.

الخطة الدولية حلقة عمل في أوغندا ناقش خلالها 26 من الزعماء التقليديين من شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي استراتيجيات لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽⁵⁸⁾.

33 - ويمكن للممارسين، بمن فيهم الاختصاصيون الاجتماعيون، أن يسهموا إسهاما كبيرا في إنهاء زواج الأطفال، ولا سيما في السياقات التي يعترف فيها مجتمعهم المحلي بدورهم. وفي أوغندا، تتولى المجتمعات المحلية، بمساعدة من المساعدين الاجتماعيين، مسؤولية حماية الأطفال والمراهقين من الزواج في سن مبكرة، من خلال متابعة الحوارات والحملات الإذاعية⁽⁵⁹⁾. وقد دُرب المساعدون الاجتماعيون، وهم الآن قادرون على تحديد حالات العنف ضد الأطفال في مجتمعاتهم المحلية ومنعها، والاستجابة لها وإبلاغ السلطات المختصة عنها، بما في ذلك الحالات المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

خامسا - تدابير الحماية وخدمات الدعم

34 - تتطلب الحماية الفعالة للفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وللفتيات المتزوجات بالفعل تعزيز تقديم خدمات الدعم الطبي والنفسي والقانوني التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتتنم بيسرها. ففي سيراليون، على سبيل المثال، تتخذ تدابير لضمان توفير مرافق الرعاية الصحية الميسرة. وقامت الحكومة بتجديد وتحسين 11 من المراكز الصحية والمراكز الصحية الفرعية المجتمعية لتشمل أماكن منفصلة وسرية لتقديم الخدمات للمراهقين والشباب، بما في ذلك الفتيات المعرضات لخطر التزويج أو المتزوجات بالفعل⁽⁶⁰⁾. وبالمثل، أشارت أوكرانيا إلى أن 16 مركزاً للخدمات الاجتماعية تعمل في البلد لتوفير المأوى المؤقت والمساعدة المالية للأسر التي لديها أطفال وتعيش في ظروف حياتية صعبة، بما في ذلك الأمهات المراهقات⁽⁶¹⁾.

35 - وتتوقف فعالية برامج منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على قدرة مقدمي الخدمات وغيرهم من أصحاب المصلحة. فقد صممت كمبوديا، على سبيل المثال، برنامجا لتعزيز قدرة مقدمي الخدمات الاجتماعية الذين يتعاملون مع الفتيات والفتيان المتضررين من زواج الأطفال على تحديد الاحتياجات الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية، والاستجابة لها، وفهم المفاهيم الأساسية للإطار القانوني الداخلي. ويعتزم البرنامج ضمان تقديم خدمات جيدة والقيام باستجابة تتسم بالكفاءة في الوقت المناسب لاحتياجات الأطفال المتزوجين⁽⁶²⁾. ويشير تقرير لليونسيف إلى أن إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بحالات زواج الأطفال يمكن أن تكون غير فعالة، ولا سيما في حالة الفتيات المتزوجات، حيث يشعر العاملون بالعجز عن تغيير الوضع لعدة أسباب، بما في ذلك موقف الأسرة أو المجتمع المحلي من زواج الأطفال. وفي هذه الحالات، ثبت أن من المفيد توسيع نطاق التدريب المقدم للعاملين في المجتمعات المحلية

(58) التقرير المقدم من منظمة الخطة الدولية.

(59) Voices of Change, "Hairdressing skill offers hope after child rape".

(60) التقرير المقدم من اليونسيف.

(61) التقرير المقدم من أوكرانيا.

(62) التقرير المقدم من رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

على كيفية ضمان إمكانية حصول العرائس الأطفال على الخدمات⁽⁶³⁾. وإضافة إلى الموارد والقدرات البشرية، حددت التحديات المتعلقة بفعالية المنظمات وتمويل البرامج بوصفها عائقاً أمام الخدمات التي تستجيب للاحتياجات. ويتعين إقامة روابط وشراكات قوية بين المجتمع المدني والجهات المانحة لضمان حصول الفتيات المعرضات للخطر والمتزوجات بالفعل على الخدمات اللازمة.

36 - وتشير تدابير الحماية أيضاً إلى نظم الإنذار وقنوات الإبلاغ، التي يجب أن تكون متاحة للفتيات وأن تشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، مثل العاملين في مجال التعليم، ومقدمي الرعاية الصحية، والعمال في المجتمعات المحلية، وموظفي إنفاذ القانون، من طائفة متنوعة من التخصصات. وأشارت عدة تقارير إلى أن البلدان توفر خطوط اتصال للمساعدة لتعزيز إمكانية وصول الأطفال المعرضين لخطر الزواج، أو المتزوجين أصلاً، إلى خدمات الحماية. وعلى الرغم من أن النطاق الذي تغطيه خطوط الاتصال الخاصة بالمساعدة أوسع في معظم الحالات (تستهدف عموماً الأطفال أو النساء المعرضات لخطر العنف)، فهي تشكل أداة هامة للكشف عن حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والشروع في مسارات الإحالة إلى خدمات الحماية. وفي توغو، في إطار التصدي للعنف ضد الأطفال والجهود المبذولة لمكافحة زواج الأطفال، أنشئ خط اتصال مجاني للمساعدة بغرض الكشف المبكر عن الحالات. وساهم خط المساعدة هذا في التحديد المبكر للفتيات المتضررات من زواج الأطفال، اللواتي استقن من مشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي والدعم النفسي. وأنشأت اليونان خط اتصال مجاني للمساعدة لمعالجة العنف ضد الأطفال بمشاركة عاملين اجتماعيين متخصصين واختصاصيين نفسيين. ويتاح خط المساعدة على الصعيد الوطني على مدار الساعة وفي 365 يوماً في السنة، من خلال المكالمات، والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي⁽⁶⁴⁾. وفي تركيا، يخصص الرقم الهاتفي "183" لخط الدعم الاجتماعي وهو خط اتصال مباشر للاستشارات النفسية والقانونية والاقتصادية للنساء والأطفال المعرضين لخطر العنف والذين يحتاجون إلى الدعم والمساعدة⁽⁶⁵⁾. وفي اليمن، حدثت إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات بدعم من البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال. ومن المتوقع أن يحسن هذا التحديث التنسيق ويزيد من عدد حالات إحالة قضايا حماية الأطفال بين المدارس والاختصاصيين الاجتماعيين، بما في ذلك من أجل التصدي لزواج الأطفال.

37 - وأفادت بعض التقارير عن الجهود التي تبذلها البلدان لضمان تدابير السلامة والأمن الوقائية المناسبة لضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك زواج الأطفال، من خلال ملاجئ مؤقتة توفر خدمات متخصصة. ففي أرمينيا، على سبيل المثال، يوجه الأطفال ضحايا العنف إلى مركز دعم الأطفال، حيث يقوم فريق متعدد التخصصات مؤلف من طبيب نفسي، ومدرس، واختصاصي اجتماعي وضابط شرطة بتقديم الدعم اللازم⁽⁶⁶⁾. ووفقاً للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، تلقت إدارة تابعة لبلدية كوبنهاغن تقدم المساعدة والتوجيه في مجال الزواج القسري وغيره من أشكال العنف والسيطرة الاجتماعية 19 استفساراً عن الزواج القسري من بين ما مجموعه 840 استفساراً. وفي 14 من التحقيقات، كانت هناك تهديدات بالزواج

UNICEF Middle East and North Africa Regional Office, "Child marriage in the Middle East and North Africa", sect. 3.4.4 [Error! Hyperlink reference not valid.](#) (63)

(64) التقرير المقدم من اليونان.

(65) التقرير المقدم من تركيا.

(66) التقرير المقدم من أرمينيا.

القسري، وفي حالة واحدة، أُجبر الفرد على الدخول في عقد زواج. ومن بين الذين كانوا يخشون الزواج القسري أو المهددين به، كان هناك 11 طفلاً تراوحت أعمارهم بين 11 و 17 عاماً، في حين كان 8 أشخاص أكبر من 18 سنة⁽⁶⁷⁾.

سادسا - التمويل والبحوث فيما يتعلق بالبرامج

38 - أبرزت بعض التقارير الجهود المبذولة من أجل ضمان تمويل برامج الوقاية المتعلقة بزواج الأطفال. وفي أيلول/سبتمبر 2018، بدأت حكومة السويد مشروعاً في جميع قنصلياتها في الخارج لتعزيز جهودها فيما يتعلق بمسائل النزاع الأسري، مع التركيز بشكل خاص على زواج الأطفال والزواج القسري. وأعلنت الحكومة عن اعتزامها جعل المشروع دائماً اعتباراً من عام 2020.

39 - وأظهرت بعض البلدان التزامها بإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري عن طريق تخصيص جزء من الميزانية الوطنية للبرامج ذات الصلة. وفي عام 2018، خصصت النرويج حوالي 209 000 دولار لخطة توجيه للشباب الخاضعين للعنف الجنساني والزواج القسري⁽⁶⁸⁾. وفي سويسرا، يدعم الاتحاد دائرة مكافحة الزواج القسري بمبلغ مجموعه 800 000 فرنك سويسري لكل أربع سنوات (2018-2021). وتوفر الدائرة التدريب وتنفذ حملات توعية⁽⁶⁹⁾. وأخيراً، في البرازيل، قامت الأمانة الوطنية لحقوق الأطفال والمراهقين التابعة لوزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان بإضفاء الطابع الرسمي على اتفاق متعلق بالمساهمات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل معالجة حقوق المراهقين والشباب الذين يقيمون ارتباطات مبكرة⁽⁷⁰⁾.

40 - ومنذ تقرير السابقي، أُجريت سلسلة من المشاريع البحثية بشأن جوانب مختلفة تتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وطلبت منظمة الخطة الدولية إجراء دراسة بحثية وطنية في غينيا - بيساو لاستكشاف تصورات أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم الفتيات المتزوجات وغير المتزوجات والجهات صاحبة المصلحة في الحكومة وفي المجتمع المدني، فيما يتعلق بأسباب زواج الأطفال وفرص التصدي لها. ووجد الباحثون أنه على الرغم من أن خوف الوالدين من أن تصبح الفتيات غير المتزوجات حاملات لا يزال أحد الأسباب الرئيسية لزواج الأطفال، فإن الآباء والأمهات في بعض المجتمعات المحلية أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بالنشاط الجنسي للمراهقين، حيث يشيرون إلى فرص واضحة للتدخل. وفي بحث آخر، أجرته منظمة الخطة الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبين أن الارتباطات غير الرسمية، الشائعة في جميع أنحاء المنطقة، تميل إلى أن تكون غير مؤاتية للمرأة لأن النساء أكثر ضعفاً في حالات الانفصال أو هجرة شركائهن. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الارتباطات غير الرسمية تستخدم كوسيلة للإفلات من الفقر وتجنب العنف المنزلي في حين يستخدمها الوالدان للسيطرة على الحياة الجنسية لبناتهم، ولا سيما أولئك اللواتي أصبحن ناشطات جنسياً خلال فترة المراهقة. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الارتباطات إلى تفاقم الفقر والعنف الجنساني على أيدي الشركاء، الذين لا يسمحون في كثير من

(67) التقرير المقدم من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان.

(68) التقرير المقدم من النرويج.

(69) التقرير المقدم من سويسرا.

(70) التقرير المقدم من البرازيل.

الأحيان للفتيات بالعمل أو الدراسة أو الخروج بمفردهن⁽⁷¹⁾. ونفذت منظمة الخطة الدولية مشروعاً بحثياً ثالثاً في آسيا عن التدخلات الناشئة التي تتطوي على إمكانية منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والحد منها والقضاء عليها. ووجد المشروع أن أكثر الاستراتيجيات فعالية للقضاء على زواج الأطفال تشمل نهجاً تحويلية في المجال الجنساني، ومشاركة الشباب، وإنشاء أماكن آمنة للفتيات، والحوار بين الأجيال، وإشراك الرجال والفتيان واستخدام الرياضة والفنون والترفيه⁽⁷²⁾.

41 - وأقام البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال شراكة مع جامعة كاليفورنيا سان دييغو لإصدار ثلاثة منشورات، بشأن تعزيز قاعدة الأدلة لدعم التدخلات المتعلقة بالسلوك والتغيير الاجتماعي من أجل إنهاء زواج الأطفال؛ والروابط بين الأعراف على مستوى القرية بشأن سن الزواج ونتائج اختيار الزوج بين الزوجات المراهقات في ريف النيجر؛ وتحليل طولاني لآثار العلاقات بين الوالدين والأطفال على زواج الأطفال والزواج المبكر في إثيوبيا وبيرو وفيت نام والهند. واسترشد بالمشورات في وضع خرائط طريق وطنية لإنهاء زواج الأطفال في إثيوبيا والنيجر وبسترشد بها في وضع استراتيجيات الاتصال لأغراض التنمية على الصعيدين الإقليمي والقطري⁽⁷³⁾.

سابعاً - جمع البيانات

42 - يشكل القيام بصفة منتظمة وعلى نحو شامل بجمع البيانات الكمية والنوعية ذات الصلة وتحليلها ونشرها واستعمالها إحدى المهام الأساسية لتقييم أثر البرامج وفعاليتها ورصد التقدم المحرز في القضاء على زواج الأطفال والزواج القسري والعقبات التي تعترض سبيل ذلك. وتبين التقارير الواردة عن الفترة المشمولة بهذا التقرير بعض التقدم المحرز في الجهود المبذولة لجمع البيانات.

43 - ومنذ عام 2011، جمعت توغو بيانات إدارية عن حماية الطفل، مما أتاح وضع سجل إنجاز سنوي لحماية الطفل يأخذ في الاعتبار مواضيع مختلفة، بما في ذلك العنف ضد الفتيات بجميع أشكاله. واستناداً إلى تلك البيانات، وضعت الحكومة في عام 2019 بروتوكولاً وطنياً للرعاية الشاملة لضحايا العنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك الزواج القسري. وأجرت أيضاً دراسة استقصائية جديدة عن العنف الجنساني في البلد⁽⁷⁴⁾. وفي بنن، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والتمويل البالغ الصغر، بالمشاركة مع

(71) أجريت في البلدان التالية: البرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس. "A hidden reality for adolescent girls: child, early and forced marriages and unions in Latin America and the Caribbean" (Panamá, 2019) and متاح على <https://plan-international.org/latin-america/child-marriage-report>. وانظر أيضاً الموجزات القطرية لليونسف، متاحة على www.unicef.org/lac/en/reports/profile-child-marriage-and-early-unions.

(72) Plan International, (2019) "Time to act!: accelerating efforts to end child, early and forced marriage in Asia", متاح على <https://plan-international.org/publications/time-to-act-child-marriage-asia>.

(73) التقرير المقدم من اليونسف.

(74) التقرير المقدم من توغو.

مرصد الأسرة والمرأة والطفل، بوضع قاعدة بيانات لجمع البيانات القطاعية عن المواضيع المتعلقة "بالأسرة، والزوجة، والأطفال" (75).

44 - وفي صربيا، من المتوقع أن يؤدي قانون السجل المركزي للسكان، الذي سيدخل حيز النفاذ في 1 أيلول/سبتمبر 2020، إلى تحسين السجلات المتعلقة بالزواج (76). وحتى اليوم، تُجمع البيانات المتعلقة بزواج الأطفال من خلال الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، التي ترصد العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتي تتوافر حالياً بنسختها السادسة. ووضعت السويد مؤشرات لمتابعة الهدف رقم 5 من خطة عام 2030 تتضمن مؤشراً عن العنف والقمع "القائمين على الشرف"، يمكن أن يشمل الزواج القسري (77).

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

45 - في العقد الماضي، حدثت زيادة ملحوظة في الجهود الرامية إلى منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وفي حين أن هذه الجهود قد أسفرت عن بعض النتائج، فإن انتشار الممارسة على الصعيد العالمي لا يزال مرتفعاً بدرجة غير مقبولة. وللقضاء على زواج الأطفال بحلول الموعد المتفق عليه عالمياً وهو عام 2030، على النحو المحدد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب أن يكون التقدم أسرع بـ 12 مرة من المعدل الذي لوحظ في العقد الماضي (78). ومع ظهور أدلة على آثار كوفيد-19، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود لدعم النهج المبتكرة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم على الصمود والحد من النتائج السلبية على الأطفال والمراهقات.

46 - وتبين المعلومات الواردة من الدول وغيرها من الجهات الفاعلة أن هناك جهوداً وأعادة من أجل منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وحماية الفتيات والنساء المتزوجات في جميع المناطق. ويتواصل تنفيذ برامج شاملة تهدف إلى معالجة مسألة زواج الأطفال بطرق شاملة لعدة قطاعات ومتعددة التخصصات ويجري توسيع نطاقها، بالاستناد إلى الدروس المستفادة والبحوث الإضافية.

47 - وتشير الأدلة إلى أن عدداً من النهج يتسم بالفعالية بشكل خاص في القضاء على زواج الأطفال والزواج القسري. وتشمل هذه النهج التدخلات التحويلية في المجال الجنساني، ومشاركة الشباب، وإنشاء أماكن آمنة للفتيات، والحوار بين الأجيال، وإشراك النساء والرجال والفتيان، واستخدام الرياضة والفنون والترفيه. وفي الوقت نفسه، تشير المساهمات الواردة إلى عدد من التحديات والثغرات المستمرة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوسع في البرامج وزيادة الاهتمام والتدابير الرامية إلى دعم النساء والفتيات المتزوجات بالفعل.

48 - وتكشف التقارير عن أن عدداً متزايداً من البلدان سنّ تشريعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحدد السن القانونية الدنيا للزواج بـ 18 سنة، من أجل منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

(75) التقرير المقدم من بنن.

(76) التقرير المقدم من صربيا.

(77) التقرير المقدم من السويد.

(78) UNICEF, "Child marriage: latest trends and future prospects".

ولكن من المقلق أن تشريعات العديد من الدول لا تزال تنص على استثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج، مثل موافقة الوالدين أو السلطة القضائية أو الدينية. ووفقاً لمسح أجراه المركز العالمي لتحليل السياسات في عام 2019، سمح نحو 48 في المائة من البلدان بزواج الأطفال تحت السن القانونية بموافقة الوالدين⁽⁷⁹⁾.

49 - ولا تزال الأحكام التمييزية التي تضر بالفتيات المتزوجات موجودة في عدة أطر تشريعية، في شكل أسس غير متساوية للحصول على الطلاق بين الرجل والمرأة، وشروط الوصاية بالنسبة إلى المرأة ومنح الوصاية القانونية على الأطفال آلياً لصالح الرجال في حالة الطلاق⁽⁸⁰⁾. وبالمثل، في حين أن التدخلات الرامية إلى منع زواج الفتيات عديدة، فإن المبادرات الرامية إلى تقديم الدعم إلى الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل اللواتي تزوجن وهن طفلات هي مبادرات أقل تواتراً. ومن بين المبادرات التي أُبلغ عنها بشأن الدعم التعليمي والاقتصادي، لا تستهدف سوى قلة منها على نحو محدد الفتيات والنساء اللواتي خضعن لزواج الأطفال والزواج القسري. وكثيراً ما تبرز التقارير الواردة التركيز على منع العنف، ولكنها نادراً ما تذكر فوائد أخرى للفتيات المتزوجات بالفعل.

50 - ولزيادة تعزيز فعالية التشريعات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، يتعين استكمال اعتمادها باعتماد سياسات شاملة. ويتبين في كثير من الأحيان أن التدابير التشريعية لا تكفي وحدها، ولا سيما بالنسبة للفتيات من البيئات الأشد فقراً وتهميشاً وفي سياق النظم القضائية الضعيفة وحيث تكون إمكانية اللجوء إلى القضاء محدودة⁽⁸¹⁾. ومن ثم، من المهم بوجه خاص في هذه السياقات أن تستكمل التشريعات والاستراتيجيات الوطنية بسياسات وبرامج تعالج الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

51 - وفيما يتعلق بالوصول إلى التعليم، حدد معظم التقارير التدابير المتخذة لضمان المواظبة على الحضور في المدرسة الابتدائية. غير أنه من أجل منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ثمة حاجة إلى سياسة تمكينية وبيئة تدعم الأسر والمجتمعات المحلية كي تتمكن الفتيات من الانتقال إلى المدرسة الثانوية على الأقل.

52 - ولا تزال التصورات الثقافية والأعراف الاجتماعية الضارة المتعلقة بالزواج تشكل تحدياً. وقد ثبت أن إشراك الزعماء الدينيين والاختصاصيين الاجتماعيين يشكل وسيلة فعالة لمعالجة هذه التصورات والأعراف الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية. ويمكن أن يكون هؤلاء أيضاً عوامل هامة للتغلب على العقبات التي تواجهها الفتيات بسبب القيود المفروضة على التنقل وعدم إمكانية الحصول على

(79) انظر www.worldpolicycenter.org/policies/are-there-exceptions-to-the-general-legal-minimum-age-of-marriage-for-girls/is-there-an-exception-to-the-general-legal-minimum-age-of-marriage-for-girls-who-marry-under-religious-or-customary-law

(80) انظر، على سبيل المثال، CEDAW/C/NGA/CO/7-8 و CEDAW/C/JOR/CO/6 و CEDAW/C/NPL/CO/6 و CEDAW/C/AFG/CO/3.

(81) التقرير المقدم من منظمة الخطة الدولية.

المعلومات والخدمات الكافية، مما يمكن أن يؤدي، في بعض السياقات، إلى تفاقم العزلة التي تعاني منها الفتيات اللواتي خضعن لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽⁸²⁾.

53 - وثمة تحدٍ متكرر آخر هو عدم وجود بيانات مصنفة. وكما تتمكن الكيانات من تحديد الفئات المحرومة والمعرضة للخطر على نحو أفضل، يتعين أن تُصنّف المعلومات حسب نوع الجنس، والسن، والموقع الجغرافي، والمركز الاجتماعي الاقتصادي، ومستوى التعليم، وعوامل أخرى. ويؤثر عدم وجود بيانات مصنفة على قدرة الدول والجهات الفاعلة الأخرى على وضع سياسات وتدخلات محددة الهدف لمعالجة الممارسة. ولا يكتفي هذا التقرير بإبراز التقدم المحرز، بل يظهر أيضاً الحاجة إلى إجراء تغيير تدريجي في جمع البيانات المصنفة، ولا سيما عن حالة الفتيات المتزوجات بالفعل. ولا يزال هناك نقص في البحوث بشأن الفتيات المتزوجات بالفعل اللواتي غادر أزواجهن للقتال أو التماس اللجوء داخليا أو عبر الحدود، أو الذين احتجزوا أو اختفوا. ووفقاً لمنظمة إنقاذ الطفولة، قد يسهم النزاع والكوارث في ترمل الفتيات المتزوجات بالفعل، اللواتي يصبحن ضمن فئة أكثر الأرامل ضعفاً⁽⁸³⁾.

54 - وتشكل الارتباطات غير الرسمية تحدياً فيما يتعلق بجمع البيانات والاستجابة البرنامجية. وللارتباطات غير الرسمية التي تشمل أطفالاً، وإن كانت خارجة في كثير من الأحيان عن نطاق الاختصاص الإداري للسلطات، نفس العواقب الضارة التي تترتب على زواج الأطفال الرسمي. وقد تؤدي ممارسة الارتباطات غير الرسمية إلى خلق ثغرات تسمح للجناة بتجنب العواقب القانونية في الحالات التي يحظر فيها زواج الأطفال. وتؤثر طبيعتها غير الرسمية على إمكانية حصول الفتيات على خدمات الدعم⁽⁸⁴⁾.

55 - وإذ أشير إلى التوصيات الواردة في التقارير السابقة بشأن هذه المسألة، ولا سيما الحاجة إلى زيادة الجهود وتنفيذها بالوتيرة المطلوبة، فإنني أوصي الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ضمان اتباع نهج شامل في التشريع لمعالجة زواج الأطفال، بما في ذلك تحديد السن الدنيا للزواج بـ 18 سنة؛

(ب) اتخاذ تدابير تشريعية لإزالة أي حكم تمييزي يُتغاضى فيه عن زواج الأطفال أو يُشجع عليه، وكذلك التشريعات التمييزية المتعلقة، في جملة أمور، بالميراث، والجنسية، والعمل، وإمكانية الحصول على القروض، والصفة القانونية والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإيجابية. وتؤدي هذه الأحكام إلى تردي حالة الفتيات والنساء المتزوجات، مما يديم استبعادهن والعنف الممارس ضدهن؛

(ج) وضع استراتيجيات وخطط عمل شاملة ومتعددة القطاعات وقائمة على الأدلة لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ومعالجة الحالة الخاصة للفتيات والنساء المتزوجات. وينبغي وضع الخطط بمشاركة حرة ومجدية للفتيات والمراهقات والنساء والمجتمعات المحلية المتضررات. وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات تدابير لتعزيز إمكانية الحصول على التعليم، والمعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإيجابية، والفرص الاقتصادية، ومشاركة الفتيات والنساء في عملية اتخاذ القرارات داخل

(82) UNICEF Middle East and North Africa Regional Office, "Child marriage in the Middle East and North Africa"

(83) انظر https://blog.savethechildren.org/wp-content/uploads/2019/12/F_STC_union_online_dec19.pdf

(84) التقرير المقدم من منظمة الخطة الدولية.

- مجتمعاتهن المحلية. وينبغي النظر في زيادة التدخلات البرنامجية، والبحوث والأموال لتعزيز إمكانية حصول الفتيات المتزوجات بالفعل على التعليم حتى إكمال المرحلة الثانوية، وكذلك على العمل والتدريب المهني؛
- (د) تعزيز وتيسير سبل وصول الفتيات والنساء المعرضات للخطر والفتيات والنساء المتزوجات بالفعل إلى آليات وخدمات الحماية، بما في ذلك الخدمات القانونية، والسكن الآمن والدعم النفسي الاجتماعي؛
- (هـ) ضمان تمتع الفتيات اللواتي يقمن ارتباطات غير رسمية بنفس مستوى الحماية والمساعدة الذي تتمتع به الفتيات في حالات زواج الأطفال، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق البرامج والخدمات القائمة؛
- (و) تعزيز نظم جمع البيانات والإحصاءات المتسقة عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والارتباطات غير الرسمية بهذه الطرق، بما في ذلك في البيئات الإنسانية وفي سياقات الأمراض المعدية مثل كوفيد-19؛
- (ز) تعزيز دور التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الإحصائية الوطنية وغيرها من أطر الرصد والإبلاغ لتحسين تعقب حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والإبلاغ عنها بصورة مستمرة؛
- (ح) ضمان توفير الدعم المنفذ للحياة، بما في ذلك الأماكن الآمنة والملاجئ، وكذلك آليات الإبلاغ المتنوعة والميسرة، في سياق الجائحة؛
- (ط) ضمان أن تكون تدابير التعافي من كوفيد-19 تحويلية وأن تعزز الاقتصادات والمجتمعات الشاملة للجميع والمستدامة التي تسودها المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تعالج التدابير جوانب عدم المساواة، والاستبعاد والفقر، وهي من الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽⁸⁵⁾.